واصفة الهجوم بـ«الإرهابي»

كندا غاضبة وموحدة بعد إطلاق النار في أحد مساجد كيبيك أوقع ٦ قتلى

حمل الغموض الذي أعقب إطلاق النار في مسجد كيبيك البعض على التعبير عن غضبه، والبعض الآخر على الإعراب عن خوفه وخشيته في بلد يعتبر آمناً، ودفع بالكنديين إلى توجيه رسائل وحدة ومحبة إلى المسلمين.

وأطلق رجلان ملثمان النار الأحد على مصلين في مسجد في كيبيك ما أسفر عن سقوط ستة قتلى في هجوم غير مسبوق وصفه رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو بـ«العمل الإرهابي». وقال رئيس الوزراء الكندي في بيان: «ندين هذا الاعتداء الإرهابي الذي استهدف مسلمين موجودين في مكان عبادة»، وأكد أن «المسلمين الكنديين يشكلون عنصراً مهماً في نسيجنا الوطني وأعمال جنونية مثل هذه لا مكان لها في مجتمعاتنا ومدننا وبلدنا».

وكان ترودو وجه السبت رسالة تجميع ووحدة بتأكيده أن بلاده ماضية في استقبال اللاجئين «بمعزل عن معتقداتهم»، في رد غير مباشر على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب منه دخول رعايا سبع دول مسلمة إلى الولايات المتحدة.

وقال في تغريدة على تويتر: «إلى الذين يهربون من الاضطهاد والرعب والحرب، عليكم أن تعرفوا أن كندا ستستقبلكم بمعزل عن معتقداتكم»، مؤكداً أن «التنوع يصنع قوتنا». وأضاف: «أهلاً بكم في كندا».

وقال رئيس حكومة مقاطعة كيبيك الناطقة باللغة الفرنسية فيليب كويار إن «الإرهاب يضرب كيبيك مثل أي مكان آخر في العالم. سنواجهه معاً بشجاعة وتضامن».

وفي مؤتمر صحفي أكد كويار «نتقاسم جميعنا مشاعر الرعب وعدم التصديق»، وذلك بحضور رئيس بلدية كيبيك ريجي لابوم الذي قال إن لديه انطباعاً بأنه «يحلم». وأضاف رئيس البلدية باكياً: «كيبيك حزينة وهذه المدينة الرائعة (...) تعيش مأساة لا اسم لها».

سيارات الإسعاف عقب إطلاق النار في مسجد كيبيك (رويترز)

وكان كتب على حسابه على موقع تويتر «بعد هذا العمل الإرهابي، طلبت من الجمعية الوطنية تنكيس علم كيبيك»، مؤكداً أن «كيبيك ترفض رفضاً باتاً هذا العنف الهمجي. نتضامن بالكامل مع أقارب الضحايا ومع الجرحى وعائلاتهم»، وأضاف: «فلنتحد ضد العنف. فلنتضامن مع أبناء كيبيك من أتباع الديانة الإسلامية».

وأدان مسؤولون سياسيون آخرون هذا الهجوم، بينهم رئيس الوزراء البلجيكي شارل ميشيل الذي استنكر «الاعتداء الجبان في كيبيك»، وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني: إن الاتحاد «يقف مع كندا وكل الكنديين في هذا اليوم الحزين».

وفي فرنسا، أدان الرئيس فرنسوا هولاند أمس الهجوم «بأكبر قدر من الحزم» معتبراً أن «الإرهابيين» أرادوا «ضرب روح السلم والانفتاح لدى الكيبيكيين». كما أدان الهجوم الأزهر الشريف وعدد من الدول العربية.

ومن جانبه أفاد المفتش في شرطة كيبيك دوني توركوت أمس أن أحد المشتبه فيهما في عملية إطلاق النار داخل مسجد اتصل بالشرطة لتسليم نفسه.

وعرفت وسائل الإعلام المحلية عن المشتبه فيهما باسمي الكسندر بيسونيت ومحمد خضر، مشيرة إلى أن الثاني من أصل مغربي، غير أن الشرطة رفضت تأكيد هويتيهما مكتفية بالقول إنهما كنديان.

وتلقى رقم الطوارئ في الشرطة في الساعة ١٩,٥٥ (٠,٥٥ ت غ الإثنين) أولى الاتصالات التي أفادت عن إطلاق نار في المركز الثقافي الإسلامي في كيبيك، فوصلت الشرطة إلى الموقع بعد دقائق وقبضت على مشتبه فيه أول في جوار المسجد. وقال توركوت: إنه قرابة الساعة ٢٠,١٠ (١,١٠ ت غ الإثنين) اتصل المشتبه فيه الثاني برقم الطوارئ ذاته «ليتحدث عن عمله».

وأوضح الضابط في الدرك الكندي (الشرطة الفدرالية) مارتان بلانت قائلاً: «إنه ضالع في الحادث».

ولم توضح الشرطة إذا ما كان الشاب الذي يتراوح عمره بين ٢٥ و٣٠ عاماً أبدى ندماً على عمله أو كشف عن دوافعه.

وروى توركوت أن المشتبه فيه قال بسرعة للشرطيين إنه ركن سيارته على مسافة عشرين كلم وإن بوسعهم توقيفه. وتم اعتقاله في الساعة ٢١,٠٠.

وجرت عمليات دهم باكراً صباح أمس في منزل قريب من المسجد على مقربة من جامعة لافال، على مسافة ١٠ كلم من قلب كيبيك التاريخي. وندد عميد الجامعة دوني بريار بـ«أعمال مشينة، لاإنسانية وإرهابية».

وحسب وسائل الإعلام المحلية، فإن المشتبه فيهما على علاقة بالجامعة حيث كان ألكسندر بيسونيت يدرس العلوم السياسية. وقالت المتحدثة باسم مركز كيبيك الاستشفائي جنفياف دوبوي إن خمسة من الجرحى الثمانية ما زالوا في حال حرجة.

(أ ف ب– رويترز– وكالات)

السجن المؤبد لـ١٣٣ من الإخوان المسلمين في مصر وإخلاء سبيل خالد يوسف

حكمت محكمة مصرية على ١٣٣ من عناصر جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية في قضية الاعتداء على المنشآت العامة والشرطية وإحراقها بمحافظة بني سويف إبان فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في ١٤ آب من عام ٢٠١٣.

وذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري أن المحكمة قضت أيضاً بالسجن على ٩٤ آخرين بالقضية نفسها.

كما أخلت النيابة المصرية سبيل المخرج المصري، النائب في البرلمان خالد يوسف، بعد ساعات من توقيفه في مطار القاهرة بسبب الاشتباه بحوزته أقراصاً مخدرة. وقال يوسف في تصريحات نقلتها صحيفة «اليوم السابع» المصرية: إن قرار إخلاء سبيله جاء بعد أن قام بإثبات أن الأقراص المضبوطة هي دواء خاص بعلاج زوجته، مبيناً أنه تقدم بجميع الإثباتات على ذلك.

واتهمت النيابة المصرية في البداية المخرج يوسف بحيازة أقراص مخدرة ومحاولة تهريبها إلى الخارج بعد إخفائها داخل حقائبه.

واستدعت النيابة المصرية، قبل إطلاق سراح المخرج خالد يوسف، طبيب زوجته لسماع أقواله في الحادثة.

وكالات

مقتل ثلاثة إرهابيين وشرطيين اثنين في هجوم في الشيشان

أعلن رئيس الشيشان رمضان قديروف مقتل ثلاثة إرهابيين وشرطيين اثنين ليل الإثنين في هذه الجمهورية الروسية الواقعة في القوقاز. وقال قديروف: إن مجموعة من الرجال المسلحين هاجمت مركزاً للشرطة في شالي المدينة التي يبلغ عدد سكانها ٥٠ ألف نسمة وتبعد نحو ثلاثين كيلو متراً إلى الجنوب من العاصمة غروزني.

وأضاف في بيان للرئاسة الشيشانية: إن شرطيين اثنين وثلاثة مهاجمين قتلوا وجرح مدنيان في الهجوم.

وتراجعت الحوادث المسلحة والهجمات التي تستهدف قوات الأمن تدريجياً في الشيشان لكنها لا تزال تتكرر في جمهورية داغستان الصغيرة.

وفي كانون الأول ٢٠١٤ دارت معارك عنيفة بين متمردين شيشانيين وقوات الأمن في وسط غروزني أوقعت ما لا يقل عن ٢٤ قتيلاً بينهم ١٤ عنصراً في قوات الأمن.

وبعد حربين انفصاليتين طاحنتين في تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، اختارت موسكو «رئيساً محلياً» للشيشان هو أحمد قديروف والد الرئيس الحالي لكنه اغتيل في ٢٠٠٤.

وتم إحلال السلام في الشيشان التي يقودها اليوم رمضان قديروف بقبضة من حديد ولا يتردد حسب منظمات حقوق الإنسان في اللجوء إلى عمليات خطف وتعذيب لضمان هيمنة ما يعتبره معقله الشخصي بمباركة موسكو.

وتقع الشيشان في القوقاز الروسي الذي ما زال يشكل مصدراً مهماً للمقاتلين الذين يلتحقون بالإرهابيين في سورية والعراق.

أ ف ب

الإدارة الأميركية تؤكد أن الغاية منها هي تجنيب الولايات المتحدة اعتداءات إرهابية

ترامب يبدأ أسبوعه الثاني في السلطة بالدفاع عن مراسيمه حول الهجرة

من التظاهرات إلى الإدانات السياسية والضغوط الدولية، يقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب في موقع الدفاع عن النفس في بداية أسبوعه الثاني في البيت الأبيض بعد قراره إغلاق الحدود لأشهر أمام كل اللاجئين ومواطني سبع دول إسلامية. وبعد نهاية أسبوع سادها الالتباس والجدل، دافع الرئيس الجمهوري عن نفسه من الاتهامات بالتمييز ضد المسلمين، في حين تجمع آلاف المتظاهرين في واشنطن ونيويورك وبوسطن ومدن أميركية أخرى.

وفي المطارات الأميركية سجلت حالات من الحزن وأخرى من الفرح بين العائلات التي تنتظر أقرباء لها احتجزتهم أجهزة الهجرة. وردد نحو عشرة آلاف شخص في حديقة في مانهاتن بنيويورك «نرحب باللاجئين!». وانضم مسؤولون ديمقراطيون منتخبون إلى التجمع. وقال رئيس بلدية نيويورك بيل دي بلازيو «إنها بداية تراجع حرياتنا المدنية وحقوقنا الدستورية، ونحن نعرف إلى أين يؤدي هذا الطريق». وردد متظاهرون هتافات أيضاً تحت نوافذ ترامب في حديقة البيت الأبيض في واشنطن.

من جهتهم، دان وزراء العدل في ١٦ ولاية أميركية الأحد الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب متعهدين «التصدي له بكل الوسائل المتاحة أمامهم».

وقال الوزراء وجميعهم ديمقراطيون في بيان مشترك: إن «الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس ترامب يتعارض مع الدستور ومع قيم أميركا وغير شرعي»، وأضافوا «سنعمل معاً لضمان أن تخضع الحكومة الفدرالية للدستور وأن تحترم تاريخنا كأمة تأسست على الهجرة، وألا تستهدف أحداً فقط بسبب جنسيته أو إيمانه».

ويقول المحيطون بقطب العقارات الجمهوري: إن كل ما فعله هو تنفيذ الوعود التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية، مثل توقيع مراسيم طوال الأسبوع الماضي تتعلق بالتأمين الصحي والهجرة ومكافحة الجهاديين والنفط. وقال ترامب في بيان: «لتكن الأمور واضحة، الأمر لا يتعلق بمنع يستهدف المسلمين كما تنقل وسائل الإعلام خطأ»، وأضاف: إن «الأمر لا يتعلق إطلاقاً بالديانة بل بالإرهاب وبأمن بلدنا».

وصرح مسؤول كبير في إدارة ترامب أن الرئيس ينوي وضع سياسة للهجرة تجنب الولايات المتحدة اعتداءات مثل تلك التي شهدتها فرنسا وألمانيا وبلجيكا في السنتين الماضيتين.

وصرح هذا المسؤول للصحفيين أن «الأوضاع القائمة حالياً في بعض أجزاء فرنسا وبعض أجزاء ألمانيا وفي بلجيكا، هي أوضاع لا نريد أن تحدث داخل الولايات المتحدة، أي تهديد بإرهاب محلي متعدد الأبعاد والأجيال يصبح من المعطيات الدائمة في الحياة الأميركية».

جرى تطبيق القرار في أجواء من الفوضى. فقد أعلن عدد من الحاصلين على تصاريح إقامة دائمة (البطاقة الخضراء) المتحدرين من الدول السبع المدرجة على اللائحة السوداء في نهاية الأسبوع أنهم ابعدوا أو منعوا من الصعود إلى الطائرات المتوجهة إلى الولايات المتحدة.

احتجاجات ضد قرارات ترامب في محطة توم برادلي – مطار لوس انجلوس الدولي (أ.ف.ب)

لكن مساء الأحد، أوضحت الإدارة الأميركية الوضع رسمياً. وقالت: إن هؤلاء يحق لهم السفر إلى الولايات المتحدة ويستفيدون من إعفاء من المرسوم، ومثلهم الأميركيون من مزدوجي الجنسية. وبدورها نددت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أمس بالقيود على الهجرة والسفر إلى الولايات المتحدة، معتبرة أن المسلمين هم المستهدفون بهذا القرار الذي اتخذه دونالد ترامب ويتناقض مع مبادئ المساعدة الدولية للاجئين. وقالت ميركل للصحفيين: إن «مكافحة الإرهاب الضرورية والحازمة لا تبرر إطلاقاً تعميم التشكيك بالأشخاص من ديانة معينة، وتحديدا هنا الإسلام».

وكشفت ميركل من جهة أخرى أيضاً أن التدابير التي اتخذها ترامب «تتناقض مع رؤيتها لأسس المساعدة الدولية للاجئين والتعاون الدولي».

فيما حذرت من جانبها منظمة التعاون الإسلامي أمس من أن مرسوم ترامب يعزز موقف «دعاة العنف والإرهاب» ويصعد من خطاب التطرف، داعية إلى إعادة النظر فيه.

ووضعت المنظمة التي تضم ٥٧ دولة وتتخذ من جدة في المملكة السعودية مقراً لها، المرسوم في خانة الأعمال «الانتقائية والتمييزية والتي من شأنها أن تصعد من أوار خطاب التطرف وتقوي شوكة دعاة العنف والإرهاب».

وقالت منظمة التعاون الإسلامي، ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة: إن المرسوم يأتي «في وقت عصيب» حيث تعمل دول العالم وبينها الولايات المتحدة «من أجل محاربة التطرف والإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره».

ويفترض أن يبقى قرار ترامب والذي أثار حملة ضده بإغلاق الحدود بشكل انتقائي والذي لم يأت بالحجم الذي وعد به في كانون الأول ٢٠١٥ بمنع كل المسلمين من دخول الولايات المتحدة مؤقتاً، محور اهتمام وسائل الإعلام والمحاكم في الأيام المقبلة.

وكالات

استطلاع: ٥١٪ من الأميركيين غير راضين عن أداء ترامب

كشف استطلاع جديد للرأي أن ٥١٪ من الأميركيين غير راضين عن أداء الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أول أسبوع له في البيت الأبيض. وأشار الاستطلاع الذي أجراه مركز غالوب للأبحاث واستطلاعات الرأي ونشر نتائجه على موقعه الإلكتروني إلى أن ٥١٪ من الأميركيين الذين أدلوا بآرائهم أعربوا عن عدم رضاهم إزاء أداء ترامب خلال الأيام الثمانية الأولى من تسلمه رئاسة الولايات المتحدة. ويواجه ترامب منذ فوزه في الانتخابات الرئاسية الأميركية احتجاجات واسعة، بينما أثار قراره بشأن تعليق دخول اللاجئين إلى الولايات المتحدة وفرض قيود مشددة على مسافرين من سبع دول موجة انتقادات كبيرة حيث تظاهر مئات الأميركيين احتجاجاً على القرار بينما رفعت جمعيات أميركية مختصة بالدفاع عن الحقوق المدنية دعوى قضائية اعتراضاً على قرار ترامب.

كما دعت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بدورها الرئيس الأميركي إلى الاستمرار في استقبال اللاجئين في بلاده والامتناع عن التمييز على أساس العرق أو الجنسية أو الدين.

سانا

مخاوف إسرائيلية من الفراغ الأميركي في المنطقة

تحسين الحلبي

في حوار أجراه رئيس (معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي) INSS عاموس يادلين رئيس المخابرات العسكرية سابقاً مع وزير الدفاع الإسرائيلي (أفيغدور ليبيرمان) كشف الأخير أنه من موقعه المسؤول يرى أن هناك محطتين سياسيتين يجب على إسرائيل التوقف عندهما الأولى هي «اتفاق أستانا». وهنا يقول ليبيرمان إنه: «منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن يتم اتفاق مهم لأزمة كبيرة من دون مشاركة وتدخل أميركي» والمحطة الثانية هي: «أنني أطلعت على تقرير يعده المجلس المشترك لجميع وكالات المخابرات الأميركية وعددها (١٦) وهذا التقرير يتم إعداده مرة في كل أربع سنوات ويستغرق العمل فيه سنتين ويشارك في وضعه أكثر من (٢٠٠٠) مختص من (٣٥) دولة. ويضيف (ليبيرمان) في المقابلة: «لقد قرأته وشعرت بتشاؤم كبير وكان على كل من قرأه أن يشعل الأضواء الحمراء في كل العواصم فهو لا يبشر إلا بشكوك كثيرة حول المستقبل. ونحن في إسرائيل مجرد طرف في هذا الجوار، فثمة فراغ خلفته واشنطن وراءها في المنطقة وهذا ما نخشى منه فالأمر لا يتعلق بدورنا لوحدنا».

وبعد هذه الإجابة أضاف ليبيرمان إنه يطالب أوروبا والدول الكبرى بعدم التوسط في حل النزاع مع الفلسطينيين واتهم المجتمع الدولي بالعجز عن حل كل المشاكل في العالم فلماذا يريدون التركيز على الحل هنا؟!

وعرض في حديثه الحل الذي تريد إسرائيل فرضه وهو: «يجب التوصل أولاً إلى حل مع الدول العربية التي تقبل بما تعرضه إسرائيل» وأشار إلى وجود دول من النظام الرسمي العربي مستعدة لمثل هذا الحل وكشف أن العالم والقانون الدولي سيوافقان على «تحريك حدود إسرائيل وعلى تبادل السكان والأراضي لكي تصبح إسرائيل دولة لليهود وحدهم».

وفي مجمل الحوار مع رئيس (معهد أبحاث الأمن القومي) ظهرت مرارة الهزيمة الإسرائيلية في كلماته بسبب اجتماع أستانا وتوصل روسيا وإيران إلى اتفاق وقف نار يقود إلى نزع أسلحة المسلحين. فغياب الدور الأميركي في هذا الاجتماع شكل بنظر (ليبيرمان) أول فراغ في أول اتفاق يعول عليه في حقن الدماء في سورية وخصوصاً أن هذا الاتفاق وفر كما يقول (يادلين) أمام ليبيرمان لألد أعداء إسرائيل سورية وإيران وحزب الله هدنة واتفاقاً لوقف النار بهدف تصفية مجموعات داعش والنصرة ومن يرتبط بهما... وربما كان ليبيرمان قد قرأ في التقرير الاستخباراتي الأميركي الذي تحدث عنه أن واشنطن لم تستطع تحقيق أهدافها في سورية وإيران وضد حزب الله بعد كل هذه السنوات الست التي بذلت فيها كل الجهود وحشدت فيها كل الأعداء ضد سورية وحلفائها.

ولذلك يرى ليبيرمان أن زيارة نتنياهو إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس ترامب لا بد أن تجري خلالها مناقشة هذه الهواجس والمخاوف الإسرائيلية من الفراغ الذي ولدته هزيمة إدارة أوباما في سورية والمنطقة.. وفي ندوة لـ(المعهد) نفسه يلاحظ البروفيسور الإسرائيلي (آشير ذاسير) المختص بشؤون المنطقة أن إسرائيل لم تستطع منع ظهور قوى إقليمية مثل إيران التي تشكل خطراً مستمراً على إسرائيل وتساند أي دولة ضد إسرائيل وخصوصاً مساندتها لسورية وهذا ما يضع إسرائيل أمام تحديات لا تتوقف.

وبالمقابل يشير البروفيسور (إيال زيسير) الذي يعتبر نفسه مختصاً بسورية ونشر كتاباً أثناء الأزمة السورية عن سورية إلى أن إسرائيل يجب أن تراهن على استمرار الحروب في المنطقة على أساس طائفي بين أكبر الطوائف الإسلامية بهدف تفتيت قدرات كل من يشكل تحدياً لإسرائيل ومستقبلها.

وهذا يعني بلغة بسيطة أن إسرائيل تجد نفسها أمام نتائج هذه التطورات إزاء حالة ضعف في وظيفتها مادامت أنها تخشى من الفراغ الذي ولدته أميركا في المنطقة وليبيرمان وزير الدفاع يعترف أمام (معهد أبحاث الأمن القومي) الإسرائيلي أن إسرائيل لوحدها لن تستطيع مواجهة التحديات التي تراكمت أمامها بسبب تزايد قدرة التحالف السوري– الإيراني– الروسي وما حققه في الميدان وفي أستانا.

الأمم المتحدة ترجح ارتكاب السعودية جرائم حرب في اليمن ومقتل عنصرين من القاعدة في غارة أميركية

قتل عنصران في تنظيم القاعدة فجر أمس في ضربة جوية نفذتها طائرة أميركية من دون طيار بعد يوم من مقتل عشرات من مسلحي الجماعة الإرهابية ومدنيين وجندي أميركي في هجوم شنته قوات النخبة الأميركية، في وقت أكدت الأمم المتحدة أن التحالف العربي بقيادة السعودية نفذ هجمات في اليمن «قد ترقى إلى حد جرائم الحرب»، محذرة الدول المشاركة في عملياته من تجاهل مبدأ احترام القانون الإنساني الدولي.

وقال مسؤول أمني يمني لوكالة «فرانس برس» فضل عدم الكشف عن هويته: «قتل عضوان في القاعدة فجر اليوم (الإثنين) في غارة جوية نفذتها طائرة أميركية من دون طيار واستهدفت مركبة لعناصر القاعدة في مديرية بيحان بمحافظة شبوة».

وأكد المسؤول أن الغارة «استهدفت المركبة أثناء سيرها ما أدى إلى مقتل شخصين كانا على متنها».

وتأتي هذه الضربة بعد يوم من هجوم شنته قوات النخبة الأميركية في محافظة البيضاء في وسط اليمن، في أول هجوم من نوعه ضد تنظيم القاعدة في هذا البلد منذ تسلم دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة.

وأعلن الجيش الأميركي مقتل أحد جنوده و١٤ من مسلحي «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، فرع تنظيم القاعدة في اليمن الذي تعتبره واشنطن أخطر أذرع التنظيم في العالم، في الهجوم في يكلا (وسط)، في حين أفادت مصادر محلية بمقتل ٤١ من مسلحي التنظيم وثمانية أطفال وثماني نساء.

أحد المصابين جراء غارات سعودية في محافظة صعدة، اليمن (أ.ف.ب)

هذا وأكدت الأمم المتحدة أن التحالف العربي بقيادة السعودية نفذ هجمات في اليمن «قد ترقى إلى حد جرائم الحرب»، محذرة الدول المشاركة في عملياته من تجاهل مبدأ احترام القانون الإنساني الدولي.

وجاء ذلك في تقرير سنوي قدم لمجلس الأمن الدولي، وأعده فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بمراقبة سير النزاع في اليمن والتحقيق في ١٠ ضربات جوية نفذها التحالف خلال الفترة بين آذار وحتى تشرين الأول من العام ٢٠١٦ وأسفرت عن مقتل ٢٩٢ مدنيا على الأقل، من بينهم نحو ١٠٠ امرأة وطفل.

ونقلت وكالة «رويترز» السبت، عن هذا الفريق قوله في التقرير، المؤلف من ٦٣ صفحة: «لم تجد لجنة الخبراء أي دليل على أن الضربات الجوية أصابت أهدافاً عسكرية مشروعة في ثماني غارات من الغارات العشر التي شملها التحقيق».

وأضاف التقرير: «في كل التحقيقات العشرة ترى اللجنة من شبه المؤكد أن التحالف لم يف بمعايير القانون الإنساني الدولي، فيما يخص تناسب قوة الهجوم والاحتياطات الواجب أخذها بعين الاعتبار.. وتعتبر اللجنة أن بعض الهجمات قد ترقى إلى حد جرائم الحرب».

وأشار خبراء الأمم المتحدة إلى وجود ضباط أميركيين يساندون أنشطة التحالف اللوجستية والمخابراتية، بينما قال لفريق التحقيق قائد العمليات المشتركة للتحالف العربي إن ضباطا من فرنسا وماليزيا وبريطانيا موجودون أيضاً في مقر القيادة بالرياض.

وأضاف التقرير، قائلاً: «خلصت اللجنة إلى أن الانتهاكات المرتبطة بتنفيذ الحملة الجوية الواسعة النطاق تعكس بما يكفي إما عملية استهداف تفتقر إلى الكفاءة، أو سياسة أوسع للاستنزاف المتعمد للبنية التحتية المدنية» في اليمن.

وفي إطار ردود الأفعال الأولى من قبل الرياض على هذه الاستنتاجات الدولية، قال مندوب السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي: إن الاتهامات الواردة في التقرير لا أساس لها، مشدداً على أن التحالف يمارس أقصى درجات ضبط النفس وقواعد اشتباك صارمة.

من جهة أخرى ذكرت قناة العربية التلفزيونية السعودية أن صواريخ أطلقها الجيش اليمني واللجان الشعبية على السعودية أمس الإثنين ألحقت أضراراً بمكتب الأمم المتحدة في منطقة عسير الجنوبية بالمملكة.

قتل وأصيب العشرات من مرتزقة النظام السعودي إثر استهداف الجيش اليمني واللجان الشعبية تجمعاتهم في عدد من المحافظات اليمنية.

وقال مصدر عسكري يمني لموقع المسيرة نت: «إن عدداً من مرتزقة العدوان السعودي قتلوا وأصيب آخرون فجر الإثنين خلال استهداف تجمعاتهم شرق صحراء ميدي بمحافظة حجة».

وكالات

الجنود الأتراك اللاجئون في اليونان يستأنفون قرار استمرار احتجازهم

بدء أكبر محاكمة للمتهمين بالانقلاب في تركيا

بدأت أمس في أزمير (غرب) محاكمة ٢٧٠ شخصاً متهمين بالمشاركة في محاولة الانقلاب التي وقعت في تموز في تركيا، منهم الداعية فتح الله غولن الذي يعتبر المحرض عليها ويحاكم غيابياً. وقد بدأت الجلسة الأولى وسط تدابير أمنية مشددة، كما ذكرت وكالة أنباء الأناضول المقربة من الحكومة، مشيرة إلى وجود مدرعات خفيفة للدرك وطائرات بلا طيار وكلاب مدربة.

ويحاكم المتهمون الـ٢٧٠ الذين أوقف ١٥٢ منهم على ذمة التحقيق، بـ«محاولة إطاحة النظام الدستوري» و«الانتماء إلى منظمة إرهابية» و«محاولة إطاحة البرلمان أو منعه القيام بواجباته». وقد تصدر في حق كل واحد منهم عقوبتان بالسجن مدى الحياة. ومعظمهم عسكريون، بينهم عدد كبير من الضباط السابقين من ذوي الرتب العالية، مثل الجنرال السابق المسؤول عن منطقة إيجه، ممدوح حق بيلان، كما ذكرت وكالة أنباء الأناضول.

أما الداعية المنفي في الولايات المتحدة فتح الله غولن، الذي تقول السلطات إنه المحرض على محاولة الانقلاب، إلا أنه ينفي ذلك نفياً قاطعاً، فيحاكم غيابياً. وقد طالبت السلطات التركية، واشنطن مراراً بتسليمه، لكن المسؤولين الأميركيين أجابوا: إن القضاء هو الذي يتخذ القرار في هذا الشأن. ودعا المسؤولون الأتراك من جديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى «تسريع العملية القضائية».

والإجراءات القضائية التي بدأت بعد الانقلاب الفاشل، غير مسبوقة في تركيا، حيث أوقف أكثر من ٤٣ ألف شخص خلال عمليات تطهير بدأت بعد ١٥ تموز وإعلان حالة الطوارئ.

وبدأ عدد كبير من المحاكمات في الأسابيع الأخيرة، وأصدرت محكمة في مستهل كانون الثاني حكماً هو الأول من نوعه بالسجن مدى الحياة على دركيين أدينا بالتورط في محاولة الانقلاب.

وإضافة إلى الانقلابيين المفترضين، استهدفت عمليات التطهير التي بدأت بعد ١٥ تموز الأوساط الكردية ووسائل الإعلام. وقد حملت تلك العمليات منظمات غير حكومية على اتهام السلطة بالاستفادة من حالة الطوارئ للتخلص من كل الأصوات المعارضة. ويثير حجم هذه التدابير قلق الغرب أيضاً وخصوصاً الاتحاد الأوروبي الذي تدهورت علاقاته بتركيا في الأشهر الأخيرة.

وفي سياق متصل قال مسؤولون في محكمة يونانية أمس: إن الجنود الأتراك الذين تطلب أنقرة تسليمهم لها مثلوا أمام القضاء لاستئناف قرار يمدد وضعهم قيد الاعتقال لثلاثة أشهر بانتظار النظر في طلبات اللجوء التي تقدموا بها.

وحط الرجال الثمانية في اليونان في طائرة هليكوبتر في تموز في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة على أردوغان وطلبوا اللجوء نظراً للخطر الذي يهدد حياتهم في وطنهم.

وأصدرت المحكمة العليا اليونانية قراراً يمنع تسليم الجنود لتركيا في الأسبوع الماضي ما أثار غضب أنقرة التي تزعم أن الجنود الثمانية متورطون في الانقلاب الفاشل وجددت الطلب بتسليمهم لها.

واستبقت السلطات اليونانية الجنود الثمانية رهن الاعتقال بانتظار القرار النهائي بخصوص طلبات اللجوء التي تقدموا بها في اليونان.

ويستأنف الجنود الأتراك قراراً اتخذته سلطات الهجرة لتمديد فترة احتجازهم ثلاثة أشهر لأسباب أمنية وأخرى تتعلق بالسلامة العامة.

وقال الجنود خلال الجلسة المغلقة أمس: إن الأبرياء يجب ألا يعتقلوا وفق ما قال مسؤول في المحكمة طلب عدم الكشف عن اسمه. ويتوقع صدور قرار من المحكمة اليونانية بهذا الشأن في غضون أيام.

(رويترز – أ ف ب)